Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (5), Issue (6): 30 May 2021
P: 120 - 133
ISSN: 2522-3380
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (5)، العدد (6): 30 مايو 2021م
ص: 120 - 133

The impact of oil on the Iran-Iraq war 1980 - 1988

Isahaq Ahmad Eyal Slman
Ministry of Education || Jordan

Abstract: This study covers an overview of Iraqi oil, Iranian oil, and Gulf oil, And the relationship of oil to Middle Eastern events, most notably the Gulf wars, focusing on the first Gulf War, or what is known as the Iraq-Iran War, which lasted eight years, but stopped suddenly.

The study concluded that the 1973 crisis is the cause of the Iraq-Iran war, and that the entire Arab Gulf oil is the cause of the Gulf wars, the reason for the interruption of the Iraq-Iran war is also oil, when the war turned into what is known as the tanker war - that is, the tankers of oil -.

Keywords : Politics, Arab Gulf, oil.

أثر النفط في الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988م
– دراسة تاريخية سياسية – منطقة الخليج العربي –

إسحق أحمد سالم "عيال سلمان"
وزارة التربية والتعليم || الأردن

المستخلص: تناولت هذه الدراسة لمحة عن النفط العراقي والنفط الإيراني والنفط الخليجي، ثم علاقة النفط بأحداث شرق أوسطية أبرزها حروب الخليج، مع التركيز على حرب الخليج الأولى أو ما يعرف بالحرب العراقية الإيرانية، والتي استمرت ثماني سنوات، لكنها توقفت بشكل مفاجئ. وللبحث في أسباب ذلك كان لزاماً اللجوء للتحليل والنقد لأحداث الحرب ومجرياتها من خلال استخدام منهج البحث التاريخي الاستقصائي، وربط الاحداث ببعضها.

وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ أزمة عام 1973م هي سبب الحرب العراقية الإيرانية، وأنَّ نفط الخليج العربي برمته هو المسبب لحروب الخليج، وأنّ سبب توقف الحرب العراقية الإيرانية عام 1988م هو أيضاً النفط، وذلك عندما تحولت الحرب إلى ما يعرف بحرب الناقلات - أي ناقلات النفط - وذلك لتأثر الدول الغربية من نقص النفط المنقول عبر مياه الخليج العربي، وظل الهدف يتمثل في السيطرة على منابع النفط وخاصة في الخليج العربي، وشن الحروب والتدخل في الدول بذريعة التدخل من أجل الحرية.

الكلمات المفتاحية: السياسة، الخليج العربي، النفط.

مقدمة.

النفط أو الزيت الخام أو الذهب الأسود كلمة تقابلها (بيتر وليوم) ذات الأصل اللاتيني بيتر: أي الصخر، وأوليوم تعني الزيت، والنفط هو سائل كثيف بني غامق أو مخضر، تكوّن من جثث الحيوانات وبقايا النباتات التي تفاعلت مع المواد الصخرية والمياه المالحة قبل آلاف السنين.

العراق وإيران من أهم الدول النفطية في المنطقة بعد السعودية، والشيء المميز الآخر هو القوة العسكرية لهما، مما يعني الاستحواذ على قوتين هما: النفط والآلة العسكرية، وهذا يجعل إطالة الحرب بينهما من أهم غايات الغرب.

إنّ السياسة النفطية في المنطقة تغيرت بشكل تدريجي ابتداءً من عام 1973م؛ لأن الأمريكيين شعروا بالخطر إذا ما تحكم أحد غيرهم بالنفط ومنابعه وأسعاره.

مشكلة الدراسة:

القضية التي نبحثها هنا هي حول ربط السياسة بالنفط، وذلك للوصول إلى تحليل لمجريات الحرب العراقية الإيرانية، وما كان يدور في خلد الساسة في العالم أثناء اندلاع تلك الحرب، والإجابة على سؤال حائر هو لماذا توقفت الحرب في عام 1988م بشكل شبه مفاجئ، مع أنها استمرت مدة ثماني سنوات؟ وما علاقة حرب الناقلات التي بدأت في عام 1987م في إنهاء الحرب؟

منهجية الدراسة:

بعد قراءة العديد من المراجع والدوريات التي تناولت موضوع حرب الخليج الأولى، ظل التركيز لدى تلك المراجع على مجريات الحرب أو أسبابها الظاهرة أو نتائجها السياسية والاقتصادية، ولكن ربط النفط بتلك الحرب لم يكن مطروحاً إلا بشكل عرضي، لذلك ظل التركيز على هذا الأمر ليتم اثباته، فالمنهج التاريخي ظل حاضراً في هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

تطرّق بعض الباحثين لعلاقة النفط بالصراعات الدولية، ومن تلك الدراسات: دراسة حافظ برجاس (الصراع الدولي على النفط العربي)، حيث تناول في كتابه عدة حروب في المنطقة كان النفط داخلاً في بعض مجرياتها، وكذلك كتاب عبد الحي زلّوم (حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد)، ودراسة بيرجيه جاك وتوماس بيرنار الموسومة بـ (حرب البترول السرية)، وكذلك كتب مراد خليل بحثاً بعنوان (النفط وأمن الخليج العربي) ونشره في مجلة الخليج العربي.

أقسام الدراسة:

جرى تقسيم هذه الدراسة لموضوعات فرعية أولها التحدث عن نفط العراق ونفط إيران للمقارنة بين الدولتين المتحاربتين كتمهيد للخوض في مسألة علاقة النفط بالحرب، ثم موضوع النفط والحرب مع ذكر بعض مجريات الحرب العراقية الإيرانية، ثم علاقة تلك الحرب بأزمة النفط عام 1973م، وأخيراً الوصول لموضوع حرب الناقلات الذي يجيب عن إشكالية ربط الحرب بالنفط.

أولاً- نفط العراق:

أُكتشف النفط في العراق قديماً، فقبل خمسة آلاف سنة أُكتشف في مدينة هيت قرب بغداد، وتنبع أهمية العراق النفطية من أنه كان في فترة ما ثاني أكبر دولة في العالم إنتاجاً للنفط، وكذلك فإنّ العراق هو أول بلد عربي يُكتشف فيه النفط، وذلك في مطلع القرن العشرين من خلال شركة النفط العراقي منذ عام 1925م، حين تم تجديد الاتفاقية معها بإعطائها حق التنقيب عن النفط في بغداد والموصل مدة 75 عاماً (البصّام، 1984: 22).

تحول اسم الشركة عام 1929م لتصبح تحت اسم (شركة نفط العراق I.P.C)، وفي هذه الفترة أصبح للولايات المتحدة أسهم فيها، وزاد نشاط الشركة حين أُعطيت امتياز التنقيب عن النفط في كل أنحاء العراق، وهذا الامتياز أعطي أيضاً لشركة (M.P.C) وشركة (B.P.C) (ترزيان، 1982: 24).

بدأ إنتاج النفط في العراق بألفي برميل يومياً، ثم وصل 90 ألف برميل يومياً في منتصف الثلاثينيات، وفي الخمسينيات بلغ الإنتاج 140 ألف برميل، ثم في عام 1960م مليون برميل يومياً، وفي عام 1970م بلغ مليون ونصف برميل (الكواري، 1985: 187).

استمرت الشركات الاحتكارية تجني أرباحاً طائلة، ورأت الحكومة العراقية ضرورة ارتفاع حصتها من الأرباح التي لم تزد عن بضعة سنتات في البرميل الواحد، في الوقت الذي كان فيه سعر البرميل دولاراً واحداً عام 1944م، ودولارين عام 1948م، وقد استجابت الشركات لنداء الحكومة، وتم إقرار مبدأ مناصفة الأرباح مع الحكومة العراقية عام 1952م (البصّام، 1984: 26).

ومنذ انتهاء العهد الملكي وبداية مرحلة الجمهورية على يد عبد الكريم قاسم، بدأت الحكومة العراقية التفكير في تأميم حقول النفط العراقية (1)، وصدرت عدة قرارات تحاول كبح جماح الشركات الأجنبية، أبرزها قرار عام 1961م الذي من خلاله أصبحت معظم أراضي العراق تحت السيطرة العراقية، ومنعت الشركات من البحث والتنقيب إلا في مساحة أقل من 1% من مساحة العراق، ثم في عام 1962م أنشأ العراق شركة محلية هي (شركة النفط الوطنية) التي اتسع إنتاجها النفطي بعد موافقة الاتحاد السوفيتي عام 1967م على مساعدة الشركة الوطنية في التنقيب والتطوير النفطي، ثم جرى توقيع آخر مع الشركة الفرنسية (إيراب) عام 1968م على المساعدة أيضاً، مما أدى إلى ضربة قوية هزت أركان الشركات الأجنبية في العراق.

عام 1972م صدر قرار تأميم شركة نفط العراق العاملة في الحقول الشمالية العراقية، وجاء هذا القرار بعد عدة محاولات عراقية لوضع قيود على الشركات الأجنبية، وحتى هذه الفترة قام العراق بتأميمات نفطية عديدة (ميلافيج وبلوشار، 1985: 9)، ثم اكتملت عملية التأميم نهائياً عام 1975م، وذلك بتأميم شركة نفط الموصل التي أمم فرع منها عام 1973، وتأميم موبيل وايكسون الأميركية التي تسيطر على نفط البصرة، وتأميم رويال داتش الهولندية صاحبة الأسهم في شركة نفط البصرة، إضافة إلى تأميم أسهم شركة بارتكس البرتغالية.

ويبدو أنّ أزمة عام 1973م النفطية لها علاقة قوية بهذه التأميمات الأخيرة، حيث أن معظمها تم عام 1973م، حيث قيل إنّ هذه التأميمات حدثت للشركات التي كانت دولها مؤيدة للكيان الصهيوني مثل الولايات المتحدة وهولندا، وآخر الشركات التي جرى تأميمها هي برتيش بتروليوم، وشركة النفط الفرنسية، وشركة شل (وزارة الثقافة العراقية، 1979: 7).

وهكذا أصبح العراق محتفظاً بسيادته النفطية، وذلك باستبدال الشركات الأجنبية لتحل محلها شركات قائمة على العقود، وهذه العقود تُبقي للدولة النفطية سيادتها مقابل عمل الشركة النفطية كمقاول يأخذ أجرة مقابل الإنتاج، وقد قام العراق بتوقيع عقد مع شركة (إيراب) عام 1968م ومع برا سبترو البرازيلية عام 1972م ومع لجنة النفط والغاز الهندية (ترزيان، 1982: 248).

يعد حقل كركوك من أوائل الحقول النفطية التي اكتشفت في العراق، حيث تم اكتشافه عام 1927م، وفيما بعد أصبح يُنتج مئة ألف برميل، كما أنّ الأراضي العراقية تحوي حقولاً نفطية غزيرة الإنتاج ووفيرة الاحتياطي، مثل حقل الزبير المكتشف عام 1948م ويقع جنوبي العراق، وحقل الرميلة المكتشف عام 1953م، وهذا الحقل واقع في أقصى جنوبي العراق وجزء قليل منه في أراضي الكويت، ولعله من أسباب حرب الخليج الثانية عام1991/1990م، وكان حقل الرميلة قد أنتج عام 1972م حوالي 67،6 مليون طن من النفط الخام، وحقل

(1)التأميم: هو نقل ملكية المشروع المؤمم إلى الدولة، ويتم ذلك إما بالمصادرة أو إنهاء عقد الملتزم، أو اختيار طريقة أفضل لإدارة المشروع، أنظر: أبو العلا، **نظرية البترول**، ص658.

المجنوب المكتشف في فترة متأخرة ترجع إلى عام 1976م، وقد قُدّر احتياطه مليار برميل، وهو يقع في الجنوب أيضاً (برجاس، 2000: 164).

ومن الحقول النفطية العراقية الأقل انتاجاً: حقل بابا كركر المكتشف عام 1927م مع حقل الكيارة وهما في المناطق الشمالية من العراق، وحقل عين زالة المكتشف عام 1939م، وفي جنوبي العراق يقع حقل باي حسن المكتشف عام 1953م ثم أُكتشف حقل جمبور وحقل بطحة (ترزيان، 1982: 280).

وفي السبعينيات تم اكتشاف حقول أخرى مثل حقل خباز، وحقل نهران عمر وحقل لحمس والقرن، والأهوار وحقل البزرقان الذي اكتشفته شركة إيراب عام 1969م وحقل أبو غراب.

صدرت إحصائيات تقول إنّ في العراق 113 بئراً نفطية، تشكل في مجموعها 5% من احتياطي العالم (البصّام، 1984: 37).

للعراق أهمية نفطية كبيرة، فالبلدان العربية فيها 620 مليار برميل حسب إحصائيات عام 1992م، يشكل العراق ثاني أكبر نسبة فيها، حيث يبلغ احتياطي العراق من النفط الخام 100 مليار برميل بعد السعودية ذات الاحتياطي البالغ 257 مليار برميل (برجاس، 2000: 25)، وفي أرض العراق 95000 مليار قدم من احتياطي الغاز الطبيعي [(2)]، وأما الإنتاج اليومي من النفط العراقي فكان في تزايد مستمر ففي عام 1970م بلغ الإنتاج 2،75 مليون طن (زلوم، 2005: 18)، وفي 1974م بلغ 5،95 مليون طن (غريش وفيدال، 1991: 89)، وازداد الإنتاج ليصل عام 1979م إلى 159 مليون طن، وفي عام 1983م حددت أوبك إنتاج العراق بـ 200،1 مليون برميل يومياً، ولكن في عام 1989م أي بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية أصبح الإنتاج النفطي العراقي الضعف أي مليونين وسبعمائة ألف برميل يومياً (خدوري، 2004: 80)، ولعل السبب في ذلك محاولة بيع كميات كبيرة من النفط لإعادة تعمير ما هدمته الحرب وللتقليل من ديون العراق أثناء الحرب.

وفي أثناء الحصار على العراق قلّت الإنتاجية بالنسبة للدول النفطية الأخرى فقد بلغ عام 2001م 2.8 مليون برميل يومياً والتوقعات تشير إلى أنّ العراق باستطاعته إنتاج كميات مضاعفة لما كان ينتج سابقاً، أي أنه سوف ينتج مستقبلاً حوالي 6 ملايين برميل ونصف يومياً (الكواري، 1985: 211).

النفط هو المدار الأساسي للعراق، حيث تبلغ نسبة النفط من صادرات العراق 85%، كما أنّ العراق من أكثر البلدان العربية استهلاكاً للنفط، فهو يستهلك 65 ألف برميل خلال السبعينيات، وازداد الاستهلاك بعدها، وفي المقابل ارتفعت عائدات النفط العراقي خاصة بعد التأميم، حتى وصلت 200 مليون دينار عام 1970م، بعد أن كانت لا تزيد عن مليون دينار عام 1945م وقد ساهمت هذه العائدات بنسبة 53.7% من إجمال الإيرادات في فترة السبعينيات (رجاء عبد الملك، 1991: 86).

وازدادت نسبة العائدات لتصل عام 1984م إلى مليار و400 مليون دولار مع العلم أن عدد سكان العراق في تلك السنة كان 15 مليون نسمة (خدوري، 2004: 114).

ثانياً- نفط إيران:

النفط هو حياة إيران كما ذكر ذلك شاه إيران حين قال "إنَّ 180 مليون دولار كل يوم تمر في مضيق هرمز إلى إيران، وهذا المضيق شريان الحياة لنفط إيران، ونفط إيران هو حياتها" (العيدروس، 1985: 474).

(2) فيما يتعلق بالغاز فقد أنتج العراق عام 1972م 2،208 مليون قدم مكعب، أنظر: أبو العلا، **نظرية البترول**، ص51.

إيران هي خامس دولة في العالم إنتاجاً للنفط، ورابع دولة في كمية تصدير النفط، كما أنها ثالث دولة في العالم احتياطاً من الغاز الطبيعي بعد روسيا والسعودية إذ تبلغ نسبة الغاز فيها 14% من غاز العالم (برجاس، 2000: 34).

بدأ إنتاج النفط في إيران عام 1913م، لتكون سبّاقة في ذلك الدول العربية، وقد تم في إيران إعطاء أول امتياز لشركة داريس عام 1901م، وهو الامتياز المعطى من الشاه مظفر الدين إلى بترولیوم ومدته 60 عاماً، ليكون بذلك أول امتياز نفطي في البلدان الوسطى.

سيطرت شركة النفط الانجليزية الفارسية على نفط إيران، ونالت أرباحاً وصلت إلى 28 مليون جنيه عام 1924، في حين حصلت إيران فقط على 3% من هذه الأرباح، ودخلت شركات أخرى في المنافسة مثل شركة البترول التركية وشركة شل الهولندية، وشركة البترول الفرنسية (ترزيان، 1982: 27).

بعد نجاح الدكتور محمد مُصَدّق في انقلابه كان أخطر ما عمله إصدار قرار تأميم نفط إيران، مشكّلاً بذلك صدمة للشركات الأجنبية في إيران، وذلك عام 1951م، ورغم إسقاط حكومة مُصَدّق وعودة الأمور إلى ما كانت عليه في إيران إلا أنّ الشاه أبقى قرار التأميم دون تراجع عنه، وفي عام 1957م أصدرت إيران قانون النفط الذي ينص على تملّك شركة النفط الوطنية الإيرانية التي تسمى (نيوك) نسبة 30% من كل امتياز جديد، وكان هذا القانون أول اتفاقية شراكة في الدول، ولعل الدول العربية تأثرت بهذا النمط من الشراكة، حيث وقّعت الدول العربية وإيران حوالي ستين اتفاقاً مشابهاً، وقامت إيران بتوقيع 12 اتفاقاً منها (العيدروس، 1985م، ص304).

يبلغ احتياطي إيران النفطي 92.9 مليار برميل، قريبة بذلك من احتياطي الكويت، وكان إنتاج إيران النفطي في نحو مستمر زمن الشاه، حيث بلغ عام 1960م الناتج النفطي 52 مليون طن (برجاس، 2000: 25)، وفي عام 1973م أنتجت إيران 5 ملايين و860 ألف برميل يومياً.

ولكن عام 1979م تغيّر الأمر بسبب الثورة الإيرانية التي قرر فيها الخميني وقف تصدير النفط الإيراني وإنتاج حاجة البلاد فقط، مما أدى إلى حجم إنتاج وصل مليون و467 ألف برميل يومياً عام 1980م (غريش وفيدال، 1991: 89)، لكن حاجة إيران لدفع ثمن التسلّح جعلها تتراجع عن قرارها، وعاد حجم الإنتاج قريباً من السابق حيث بلغ عام 1984م 2 مليون و400 ألف برميل يومياً، وكانت قد تأثرت بانخفاض برميل النفط إلى 21 دولاراً (شيخ الأرض، 1987: 152). وفي عام 1990م وصل حجم الإنتاج 3 مليون و200 ألف برميل يومياً والمتوقع أن إنتاج النفط الإيراني يزيد عن 5 مليون برميل يومياً (زلوم، 2005: 18).

إنّ إيران دولة نفطية لا يمكن إغفالها في أثناء الحديث عن أهمية المنطقة كما أن نفطها يتوزع شمالاً بالقرب من بحر قزوين وحدود الاتحاد السوفييتي سابقاً، وفي الجنوب الغربي حيث الخليج العربي، إضافة إلى منطقة عربستان الغنية بالنفط، التي ضمتها إيران عام 1925م، وكانت بريطانيا قد أنشأت في عربستان معملاً لتكرير النفط في جزيرة عبادان، إضافة لإنشاء العديد من خطوط الأنابيب النفطية فيها، والتي كانت تحت حماية الشيخ خزعل (العيدروس، 1985م، ص69).

بلغت عائدات إيران النفطية عام 1977م حوالي 21 مليون و210 ألف دولار يومياً، لكن بعد الثورة الإيرانية قلّت العائدات لتصل إلى 13 مليون ونصف دولار يومياً، كما أن إيران كانت تشهد في تلك الفترة ارتفاعاً في عدد السكان وصل عام 1984م إلى 43 مليون و360 ألف نسمة (خدوري، 2004: 116).

ثالثاً- النفط والحرب:

1980/9/22م انطلقت شرارة الحرب العراقية الإيرانية بعد أن اكتملت أسبابها المعلنة حول الخلافات الحدودية بين البلدين، ورافق ذلك صمت من دول الغرب، بل ودفع نحو إطالة أمد الحرب حتى استمرت ثماني سنوات (Karsh, 2002, p14-16).

توافرت لدى الولايات المتحدة عدة مداخل لإثارة النزاعات بين العراق وإيران أهمها شط العرب، ومشكلة الأكراد الذين يشكلون حوالي ربع سكان العراق أي 3 ملايين نسمة آنذاك.

رأت الولايات المتحدة أنّ استمرار الحرب في مصلحتها، وذلك أنها حرب بين خصوم أمريكا والغرب وإسرائيل، وحرب بين عضوين رئيسين في أوبك، وهي تريد إنهاك قوة الطرفين بأقل الخسائر الأمريكية، وتريد زرع العداء بين العرب وإيران، وبالتالي لم تُظهر الولايات المتحدة حماسة لإطفاء نار الحرب، وقد صرح كيسنجر قائلاً " هذه أول حرب في التاريخ نتمنى ألا يخرج فيها منتصر" (برجاس، 2000: 295).

والسؤال المطروح هو ما علاقة النفط في الحرب العراقية الإيرانية؟ بعضهم يرى أنّ الحرب ما قامت إلا لأجل النفط، وتحديداً نفط الخليج، فإنّ الغرب ينظرون إلى العالم العربي أنه ممر لتجارتهم، ثم أصبح صندوق يختزن المال، وحروب الخليج منذ الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية حتى غزو العراق كلها صناعة أمريكية بحتة، أرادت بها ضرب رف كامل من العصافير بطلقة واحدة كما يقول سامي عصاصة (عصاصة، 1994: 33).

لقد ازدادت مؤخراً المخاوف من نضوب النفط، هذه المخاوف كانت تصدر في الغالب من ساسة أمريكيين وغربيين، سواءً كان قصدهم التضليل والإيهام لتحقيق أهدافهم أم كانت حقائق؛ فهي تبقى مصدر خوف شعبي، ومن التقارير الأمريكية الصادرة القول: "إننا نعثر على برميل واحد مقابل كل أربعة براميل نستهلكها" (زلوم، 2005: 21)، وتحوّل الأمر إلى الحديث عن أزمة طاقة عالمية سببها انخفاض الإنتاج النفطي وزيادة في الطلب عليه، والمتوقع أنه عام 2020م يصل الإنتاج الأمريكي من النفط خمسة ملايين برميل يومياً (خدوري، 2004: 169)، مما يعني اعتمادها على النفط المستورد، وبالتالي تصبح مناطق الخليج العربي هامة جداً، ليس فقط في تزويد العالم بالنفط؛ بل في مجال الصناعات البتروكيماوية القائمة على النفط، حيث يوجد حوالي 300 ألف منتج مشتق من النفط (بيرجيه وتوماس، 1984: 5).

الأمر الهام أنّ الخليج الذي يُسمى لدى الغرب (عاصمة الذهب الأسود) هو قوام الرأسمالية (غريش وفيدال، 1991: 123)، وقيل إنّ انهيار الرأسمالية مع بداية نضوب النفط، وهنا يظهر الخوف الأمريكي من نضوبه، ففي عام 1986م صدر تقرير أمريكي يؤكد على قرب حدوث أزمة نفطية، في الوقت الذي تزداد فيه سيطرة أوبك على سوق النفط وما يتبعه من ارتفاع في أسعار النفط، كما يؤكد التقرير على أهمية منطقة الخليج بوصفها منطقة غنية بالنفط، وأنّ العالم العربي يعوم فوق طوفان من النفط في الوقت الذي تقل فيه احتياطات الولايات المتحدة النفطية (رجاء عبد الملك، 1991: 57).

دراسات عديدة تؤكد ازدياد الانخفاض في احتياط النفط وخاصة في مناطق مثل بحر الشمال، والصين، والمكسيك، والآسكا، وفي المقابل هناك تأكيد على أنّ العالم سيبقى معتمداً على النفط العربي خاصة وأن العالم يستهلك أكثر من ثلاثة مليارات طن من النفط العربي سنوياً (أبو العلا، 2008: 433)، والنسبة في زيادة.

إذا قمنا بأخذ بعض الإحصائيات النفطية لبعض البلدان (إنتاجاً واحتياطاً واستهلاكاً) سوف يتضح لنا حجم الأزمة النفطية التي تخيف العالم، والبداية مع الولايات المتحدة أكبر الدول في العالم إنتاجاً واستهلاكاً للنفط،

بل هي أول دولة إنتاجاً للنفط وذلك عام 1859م في بنسلفانيا، وبقيت الأكثر إنتاجاً حتى عام 1937م Maugeri, (2006, p143).

نسبة سكان الولايات المتحدة 6% من سكان العالم، وهم يستهلكون ثلث إنتاج العالم من النفط، ففي عام 1985م كان حجم الاستهلاك فيها 15 مليون و170 ألف برميل يومياً، وفي المقابل تنتج الولايات المتحدة 10 مليون و540 ألف برميل يومياً (برجاس، 2000: 112).

أما أوروبا فإنها تعاني من فقر نفطي، إذ لا يتجاوز احتياطي النفط فيها 5،2% من احتياطي العالم، ويتركز في النرويج وبحر الشمال، ففي عام 1987م بلغ الاحتياطي الأوروبي 22 مليار و41 مليون برميل، وهذا لا يكفي أوروبا لأكثر من خمسة عشر عاماً، حيث تستهلك أوروبا 11 مليون و715 ألف برميل يومياً في ذلك العام، وتعد ألمانيا الأكثر استهلاكاً بنسبة تصل لثلاثة ملايين برميل يومياً تليها فرنسا ثم ايطاليا وبريطانيا (برجاس، 2000: 126). والنقطة الأهم أنّ معظم احتياجات أوروبا النفطية تأتيها من أوبك، وخاصة الخليج العربي.

وفي اليابان لا يوجد إلا قرابة 210 مليون برميل، لا يكفي دولة صناعية مثل اليابان مدة 142 يومياً، لأن اليابان دولة تستهلك 8،11% من استهلاك العالم النفطي، ففي الثمانينيات كانت اليابان تستهلك يومياً أربعة ملايين ونصف برميل، ومعظم هذا النفط من الخليج العربي باستثناء 15% من دولة روسيا (العيدروس، 1985: 372).

بعد عرضٍ لثلاث مناطق في العالم إنتاجاً واستهلاكاً للنفط نخلص إلى نتيجة مفادها مدى أهمية نفط الخليج العربي للعالم، والاعتماد شبه الكلي عليه، والأمر الأكثر أهمية ازدياد أهمية هذه المنطقة، وذلك لأسباب أهمها انخفاض احتياطي النفط في المناطق الأخرى في العالم.

يتميز النفط العربي بأنه واقع في منطقة جغرافية مميزة، حيث تنتشر الآبار النفطية فيه في اليابسة وفي المياه، كما أنّ هناك خصائص جيولوجية واستراتيجية لهذا النفط، ونوعية النفط والإنتاج الغزير منه زاده أهمية، وكذلك كلفة استخراجه القليلة، ولذلك يقول الساسة في روسيا إنّ مَن يملك النفط يملك العالم، وأن 67% من نفط الغرب هو في الخليج والجزيرة العربية، وأنّ الولايات المتحدة تجني أرباحاً تصل إلى 900 مليون دولار سنوياً من تسويقها لنفط المنطقة (برجاس، 2000: 197) (3).

تتوقع الدراسات أنه في عام 2020م سوف تنتج دول الخليج 54 . 76% من نفط العالم (زلوم، 2005: 17)، مما يعني بقاء الخليج منطقة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، وتزداد المنطقة حيوية حين ينظر الغرب إلى النفط العربي أنهم أجدر به، يتمثل ذلك في قول سياسي فرنسي: "علينا أن نعتب على الله أنه لم يحقن منطقة من الأرض بالنفط إلا وضع عليها بدوياً ذا عقال" (عصاصة، 1994: 37).

رابعاً- علاقة أزمة 1973م بالحرب العراقية الإيرانية:

هناك من يرى أن النفط كان المحرك الرئيس لعدة حروب منذ بداية القرن العشرين، ورغم أننا لا نجعل النفط سبباً لحروب كثيرة حدثت، إلا أنه كان من العوامل الهامة فيها، كما أنه كان ثمرة من ثمار هذه الحروب.

ففي عام 1906م جرى صراع بين ألمانيا وبريطانيا على منطقة شمال العراق، وقيل إنّ سبب هذا الصراع الحصول على امتياز النفط هناك، وصراع آخر بين بريطانيا وفرنسا على نفط الموصل في العشرينيات من القرن الماضي (برجاس، 2000: 211)، وأرجع بعضهم الحرب العالمية الأولى لأسباب نفطية (خدوري، 2004: 433)، للتأكيد

(3) يتميز الخليج العربي بوجود 60% من احتياطي النفط العالمي الثابت فيه، بينما في الاتحاد السوفيتي 14%، انظر: خليل مراد " الولايات المتحدة النفط وأمن الخليج " **مجلة الخليج العربي**، م14، ع1، ص14.

على أنّ النفط محل صراع عالمي دائماً، رغم عدم تأييدنا لذلك لفقدان الدليل، ووجود أسباب أخرى أكثر منطقية كالاستحواذ على التجارة وطرقها في تلك الفترة التي لم يكن للنفط كثير أهمية.

وبما أنّ النفط يتركز في منطقة إسلامية، فإنّ الصراع سيبقى ملازماً للعرب وللمسلمين، فإن الله تعالى قد أودع النفط في معظمه تحت أقدام الأمة الإسلامية، وخاصة في مناطق الخليج، يقول الرئيس الصيني: "إنّ حرب الشرق الأوسط كانت حرباً من أجل البترول، وستظل القيمة الاقتصادية لهذا المعدن سبباً من أسباب الصراع الدولي في المنطقة" (برجاس، 2000: 201).

لقد قُدّم تقرير للرئيس روزفلت الأمريكي جاء فيه أنّ بترول الشرق الأوسط هو أعظم كنز تركته الطبيعة للتاريخ، والتأثير الاقتصادي والسياسي لهذا الكنز سوف يكون فادحاً، فهذه مؤشرات على قوة العلاقة بين النفط والسياسة، فالمصالح النفطية هي التي تحرك السياسة وتغير مواقف الدول، وإذا استدعى الأمر شن الحروب من أجل النفط فلا ضير في ذلك، يقول الرئيس الفرنسي عام 1967م إنَّه تم التكتم على واقع هو أنّ حرب فيتنام وحرب الشرق الأوسط هما حربان للبترول (بيرجيه وتوماس، 1984: 8)، ويبقى الشعار المرفوع دائماً هو الحرب لأجل الحرية.

في المقابل كان النفط سلاحاً بيد الدول المنتجة له، جرى ذلك لأول مرة عام 1956م عندما نسفت سوريا أنابيب نفط العراق الواصلة إلى بانياس، وذلك رداً على العدوان الثلاثي على مصر، وكذلك تم إغلاق قناة السويس أمام ناقلات النفط (السمّاك، 1991: 24)، والمرة الثانية كانت عام 1967م عندما أوقفت الدول العربية تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا (رجاء عبد الملك، 1991: 12)، لكن لفترة قصيرة جداً، وبالتالي لم تؤثر كثيراً على أسواق النفط، وكذلك جرى إغلاق لقناة السويس، حتى أجبرت ناقلات النفط التوجه إلى رأس الرجاء الصالح قاطعة مسافة 11 ألف ميل بدلاً من 6 آلاف ميل (ميلافيج وبلوشار، 1985: 56).

لكن التأثير الذي دوَّى صداه في محطات النفط الغربية هو أزمة عام 1973م، عندما قل تصدير النفط وارتفعت أسعاره إلى 400%، وأصبح العالم في أزمة للطاقة بعد أن ارتفع برميل النفط من 5 إلى 12 دولاراً (الجهني، 2001: 169).

مع بدء الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973م رأت الدول العربية ضرورة الرد على العدوان الصهيوني الممول من الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة، وبالتالي دعت الكويت إلى اجتماع لمنطقة أوبك (4)، حيث تم الاتفاق على تخفيض الإنتاج النفطي للدول الأعضاء، مما ترك العنان لأوبك كي تتحكم في كمية وسعر النفط (محجوب والنحال، 1991: 19).

أثّرت أزمة الطاقة عام 1973م على الغرب، تمثل ذلك في تسريح 250 ألف أمريكي من العمل، وتراجع أرباح الشركات مثل شركة جنرال موتورز التي انخفضت أرباحها إلى حوالي 85%، وانخفاض الناتج القومي الأمريكي، وارتفاع أسعار المنتجات، وخاصة الصناعات البتروكيماوية، وحدث عجز في الميزان التجاري وصل في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا ما بين 11 . 14% وانخفضت العملات، وشُلت حركة النقل، وازدادت أعداد البطالة والتضخم (برجاس، 2000: 255)، وفي المقابل ازدادت عائدات النفط لدى الدول المصدرة له، بسبب ارتفاع أسعاره.

بدأت الولايات المتحدة التخطيط والعمل على حل هذه الأزمة، حيث قامت بعدة إجراءات أهمها:

- القيام بحملة إعلامية ضد منظمة أوبك وخاصة البلدان العربية، وتزعّم هذه الحملة اللوبي الصهيوني فيها.

(4)تأسست منظمة أوبك في 14 أيلول 1960م في بغداد، وضمت خمس دول هي: السعودية، العراق، إيران، الكويت، فنزويلا، ثم انضمت لها قطر وليبيا وإندونيسيا عام 1962م، وكل هذه الدول يجمعها النفط المنتج والمصدر منها، أنظر: بيار ترزيان، **الأسعار والعائدات**، ص57.

- المجهودات الدبلوماسية التي قام بها وزير الخارجية الأمريكية كيسنجر إلى البلاد العربية، التي أدت إلى حل الأزمة بعد خمسة أشهر من بدئها (رجاء عبد الملك، 1991: 203).
- بدء التخطيط لسياسة بيع الأسلحة، وبيع السلع الاستهلاكية إلى الدول النفطية بأسعار باهظة، ووضع سلاح الغذاء مقابل سلاح النفط، أي خوض الولايات المتحدة لحرب اقتصادية ضد الدول النفطية، حيث هددت بمنع القمح عن دول أوبك (برجاس، 2000: 265).
- العمل بسياسة التفرقة وزرع الخلافات بين الدول النفطية، وهو ما نريد استخلاصه من الحرب العراقية الإيرانية، وأيضاً حروب الخليج الأخرى، مما يؤدي إلى إضعاف هذه الدول.
- العمل على تجميد نشاط منظمة أوبك، وتهميش دورها، وذلك بتأسيس وكالة الطاقة الدولية (I.E.A)، التي نشأت بعد مؤتمر واشنطن في 11 شباط 1974م.
- تحسين العلاقات مع كندا والمكسيك وإيران، وحل المشكلات القائمة مع ليبيا (خدوري، 2004: 170)، كي تصبح هذه الدول بديلة عن البلدان الخليجية في التزود بالنفط.
- السيطرة على منابع النفط، ووضع خيار الحرب وخوض الحروب من أجل النفط (5)، ونجد دراسات عدة صدرت في الولايات المتحدة في عام 1974م و1975م تدعو إلى احتلال حقول النفط العربية (6)، كما أنّ الولايات المتحدة بدأت تنشئ وتعزز قواها العسكرية في قواعد عدة مثل قاعدة الجفير في البحرين، وجزيرة مصيرة في عُمان.

أصبح الهدف الأمريكي ليس السيطرة على نفط البلاد العربية والإسلامية فحسب؛ بل والنفط في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، فالسيطرة على النفط تعني السيطرة على العالم، والسياسة الأمريكية تبيّن أنها لا تخشى من الحركة الصناعية في اليابان والصين والهند، ما دامت تسيطر على نفط المنطقة الذي هو عصب الصناعة (زلوم، 2005: 21، ص42).

إنّ أزمة عام 1973م سواء كانت من صنع الولايات المتحدة نفسها كما يقول عبد الحي زلوم، أم بتخطيط ذاتي من العرب، فإن نتائجها كانت كبيرة ومؤثرة حتى يومنا هذا، تمثّل ذلك في إثارة الحرب بين العراق وإيران، ثم دخول الأساطيل الحربية الأمريكية والبريطانية لمياه الخليج، ثم إشعال الخلاف بين العراق والكويت وما رافقه من اجتياح للكويت، ثم الحرب على العراق عام 1991م، وما تبع ذلك من حصار للعراق حتى الاحتلال الكامل له عام 2003م.

إنها سياسة واحدة تسير في خط واحد، فهي سياسة الرئيس الأمريكي كارتر الذي أمر بزيادة الوجود العسكري الأمريكي في المناطق الحسّاسة أي النفطية، ثم تابعه ريجين على ذلك، ولما جاء بوش الأول زاد على هذه السياسة خيار الاحتلال الفعلي لمنابع النفط (الجهني، 2001: 67). ولذلك نجد أن تمركز القوات الأمريكية أثناء القيام بتحرير الكويت في مناطق الخليج وخاصة في السعودية الأكثر غزارة في النفط، كما رافق ذلك تحكّم أمريكي في إنتاج وتصدير النفط؛ ذلك لأنَّها أصبحت القوة المسيطرة على طرق ناقلات النفط في الخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأحمر وغيره، حتى أنَّ دخولها للصومال جاء لتحقيق سيطرتها على خطوط ناقلات النفط (برجاس، 2000: 320).

---

(5)في عام 1974م أكد هنري كيسنجر احتمال لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام القوة والقيام بعمليات عسكرية في الخليج العربي إذا ما تعرضت مصالحها للخطر، انظر: خليل مراد، "الولايات المتحدة النفط وأمن الخليج"، **مجلة الخليج العربي**، م14، ع1، ص21.

(6)مثل دراسة في مجلة كومنتري اليهودية، ومجلة هاربر، أنظر: برجاس، **الصراع الدولي**، ص269.

لقد تحققت جميع الأهداف الأمريكية المتمثلة في إنهاء أزمة الطاقة عام 1973م، وتجميد نشاط أوبك بالتفرقة والحروب بين أعضائها، والقضاء على الوحدة العربية التي لم نجدها إلا عام 1973م، وأصبحت الولايات المتحدة تتحكم في إنتاج وتوزيع النفط في العالم، ومنعت أي دولة منتجة للنفط من السيطرة الذاتية على النفط (مومني، 1988: 71)، ومن ضمنها الاتحاد السوفييتي، وهناك هدف آخر هام جداً يتمثل في حماية إسرائيل وإيصال النفط بأيسر السبل، وتجريد العرب من سلاحهم النفطي إضافة إلى سلاحهم العسكري.

خامساً- حرب الناقلات:

منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م، كانت العمليات العسكرية تتركز في المناطق الحدودية الجنوبية، أي شط العرب والمناطق المحيطة به مثل الفاو والبصرة وعربستان، ولكن في عام 1987م اتخذت الحرب منحنىً آخر، هو قصف ناقلات النفط في الخليج العربي، وتدمير موانئ كلا البلدين خاصة الموانئ النفطية، وهذا الأمر أي ما عُرف بحرب الناقلات كانت له نتائج هامة غيّرت من مجريات الحرب ونتائجها.

في نهاية عام 1986م فكّرت الحكومة العراقية بشن هجمات ضد ناقلات النفط [7] الإيرانية لتحقيق أهداف عدة أهمها:

1. إضعاف الجانب الإيراني اقتصادياً، وذلك أنَّ شراء الأسلحة سواء في إيران أو في العراق يعتمد على عائدات النفط، ولكن الفارق أنَّ العراق يعتمد في معظم تصديره للنفط على خطوط أنابيب النفط عبر تركيا أو عبر السعودية، وبالتالي تبقى إيران مهددة بتوقف صادراتها النفطية بسبب ضرب ناقلات النفط والموانئ.
2. تدويل الصراع (غريش وفيدال، 1991: 131)، وذلك أنَّ النفط ليس شأناً داخلياً إيرانياً أو عراقياً، بل هو ملكاً دولياً، بالتالي فإنَّ ضرب الناقلات يعني تدخل الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة.

بدأ العراق بضرب ميناء خرج الإيراني، ثم قام بضرب ناقلات النفط الإيرانية في الخليج العربي، وأدى ذلك إلى الدخول في حرب الناقلات خاصة في صيف عام 1987م، عندما قامت إيران بقصف ناقلات النفط العراقية ثم الكويتية (رجاء عبد الملك، 1991: 217).

حذّر الخبراء من حدوث أزمة نفطية سببها نقص وصول ما يزيد على سبعة ملايين برميل يومياً من النفط إلى الأسواق الأوربية وغيرها، ورافق ذلك تعزيز لأسطول الولايات المتحدة الأمريكية ودخوله لمياه الخليج لحماية الناقلات، ثم أزداد التصعيد ما بين الولايات المتحدة وإيران خاصة بعد حوادث اعتداء عديدة من كلا الطرفين، أهمها تفجير إحدى ناقلات النفط الكويتية والتي كانت تحمل العلم الأمريكي، كذلك عدة انفجارات في قطع حربية أمريكية نتيجة قيام إيران بزرع ألغام في مياه الخليج، ثم قامت إيران بقصف المرسى الرئيس للناقلات العملاقة المصدّرة للنفط في الكويت في 1987/10/22م.(رجاء عبد الملك، 1991: 229).

وكان مجلس الأمن قد أصدر قراراً رقمه 598، الذي ينص على وقف الحرب، لكن إيران رفضت هذا القرار، واستمر الاضطراب في مياه الخليج، ووصلت التهديدات إلى السعودية والبحرين وقطر والإمارات، وهددت إيران بإغلاق مضيق هرمز [8]، ثم ازداد إصرار الغرب على وقف هذه الحرب التي أصبحوا يسمونها الحرب المجنونة، بعد أن كانوا

---

(7)إنَّ معظم تجارة العالم تُنقل بحراً، وأهم هذه السلع هو النفط وهناك ناقلات نفط تحمل 200 ألف طن، وفي منتصف الثمانينيات تم صنع ناقلات تحمل أكثر من 300 ألف طن، ومعنى ذلك أنَّ تدمير وقصف واحدة من هذه الناقلات كارثة كبيرة، انظر: بيرجيه وتوماس، **حرب البترول السرية**، ص191.

(8)كانت السيطرة الفعلية على مضيق هرمز سيطرة إيرانية، وجميع النفط الذي تنقله الناقلات يجب أن يمر في هذا المضيق، وكانت إيران قد نصبت صواريخ وألغام حوله. انظر: مومني، **الحرب العراقية الإيرانية**، ص58.

يعدونها حرباً داخلية لا علاقة للعالم بها، ولكن عندما تعلّق الأمر بالنفط اختلف القول، خاصة بعد عمليات أخرى مثل: قصف إيران لناقلة نفط دينماركية، وأخرى يابانية، كذلك قيام العراق بضرب أربع ناقلات إيرانية عملاقة في جزيرة لارك (رجاء عبد الملك، 1991: 231).

استمرت حرب الناقلات بداية عام 1988م، وبدأ الضعف يدب في جسم إيران خاصة بعد إعلان العراق تحرير الفاو في 1988/4/18م، والسبب الثاني: إسقاط طائرة ركاب تحمل 290 إيرانياً في مياه الخليج من قبل الأسطول الأمريكي، مما جعل إيران تقرر وقف الحرب، وبالتالي انتهت حرب الناقلات أو حرب المصافي في تموز 1988م.

نستطيع أن نستخلص نتائج عديدة لحرب الناقلات، بعض هذه النتائج ظل أثره مستمراً، والنتائج هي:

1. لقد ضُربت المنشآت النفطية، وساهم ذلك في شل القدرة العسكرية والآلة الحربية لكلا البلدين، وخاصة إيران.
2. شُلّت حركة الملاحة في الخليج العربي، بعد أن تعرضت ناقلات النفط من مختلف الجنسيات إلى هجمات كان أكثرها أثراً الهجمات على ناقلات الكويت التي أصيب منها 48 ناقلة.
3. ارتفاع أسعار النفط، بعد أن كانت منخفضة رغم استمرار الحرب مدة ثماني سنوات، لكن سبب الانخفاض هو محاولة العراق وإيران تصدير أكبر كمية ممكنة من النفط لشراء أسلحة مقابله، ولكن في الأشهر الأخيرة من الحرب فقد السوق العالمي ملايين البراميل من النفط القادم من إيران والعراق والكويت والسعودية وقطر والبحرين والإمارات.
4. تراجع مبيعات الأسلحة، فعندما ضعف تصدير النفط من دول الخليج خاصة إيران والعراق، ذهب بذلك ثمن السلاح، ولو عدنا لبداية الحرب أي عام 1980م، نجد أن عائدات النفط الإيرانية والعراقية 280 مليار دولار، أما في عام 1986م فإنها تراجعت لتصل 80 مليار دولار (رجاء عبد الملك، 1991: 113)، وبالتالي فإنَّ العصابات القائمة على تجارة الأسلحة رأت ضرورة توقف هذه الحرب التي لم تعد تحقق أهدافها لديهم، أي نفط زهيد الثمن، وأطنان من الأسلحة التي يشرف على بعضها كبار الساسة في العالم، ولا ننسى اليد الصهيونية، حيث يقول غريش إنَّ حرب الناقلات لم تكن مستساغة للدولة العبرية (غريش وفيدال، 1991: 131).
5. السيطرة الأجنبية الفعلية على منطقة الخليج، فالولايات المتحدة وأوروبا منذ أزمة 1973م لم تجد لها مبرراً للدخول إلى مياه الخليج العربي عسكرياً، والسيطرة على منابع النفط، لذلك نجد إشعال الحرب العراقية الإيرانية كبديل للتدخل العسكري الغربي في المنطقة، لكن حرب الناقلات جعلت هناك ضرورة ومسوغاً للوجود العسكري الأمريكي المخطط له منذ أزمة 1973م، وذلك بإنشاء القواعد العسكرية بالقرب من منطقة الصراع، والتي وصلت إلى أكثر من 33 قاعدة عسكرية، أشهرها قاعدة الظهران شرق السعودية، والهدف من هذه القواعد السيطرة على منابع النفط خاصة آبار السعودية ذات المخزون الأوفر، كذلك الإشراف على نقل النفط في الخليج، والحيلولة دون وجود خطر يهدد أمن الخليج، لأن السياسة الأمريكية قائمة على التخوف من ازدياد النفوذ السوفييتي في المنطقة، أو سيطرة دولة خليجية نفطية على منطقة الخليج، متمثلة في إيران أو العراق، بالتالي نجد أنَّ حرب الناقلات جعلت الولايات المتحدة تسيطر على حوالي 80% من أسطول ناقلات النفط.

والأمر الأهم؛ منذ عام 1988م لم تخرج الأساطيل العسكرية الأمريكية والأوروبية من مياه الخليج ولا من مناطق الخليج حتى الآن، بل أنها خاضت حروب فيما بعد في تلك المنطقة لتؤكد السيطرة التامة على نفط المنطقة، تمثل ذلك في حرب الخليج الثانية بعد غزو العراق للكويت عام 1990م، وكذلك احتلال العراق عام 2003م،

والملاحظ أنَّ الهدف الأمريكي لم يتغير، فقد قال كارتر "إنَّ مصلحتنا في أزمة الخليج هي ضمان بقاء الخليج مصدراً آمناً ومستقراً للتموين بالنفط المباع بسعر معقول للغرب المصنّع" (غريش وفيدال، 1991: 13)، وهناك دراسات عدة تُثبت أنَّ الولايات المتحدة منذ أزمة 1973م كانت عازمة على احتلال منابع النفط [9].

6. الولايات المتحدة هي الأكثر استفادة من حرب الناقلات، بعد أن حققت أهدافها بإضعاف إيران والعراق من خلال الحرب منذ 1980م ثم حققت هدفاً آخر كانت تسعى له منذ عام 1973م؛ هو إيجاد مبرر للدخول إلى مياه الخليج والسيطرة على منابع النفط فيه، ليس هذا فحسب، بل أدخلت معها حلفاءها الغربيين وعلى رأسهم بريطانيا، ليدور الجميع في فلك الولايات المتحدة.

الجانب الآخر من الاستفادة الأمريكية؛ السيل الهائل من الدولارات العائدة إلى الولايات المتحدة، لأنَّ الدولار هو عملة المبيعات النفطية، وبالتالي فهي تستفيد من الدول المنتجة للنفط، ومن الدول المستهلكة (زلوم، 2005: 79)، هذا يفسر لنا معارضة الولايات المتحدة للدول التي تريد إنشاء محطات للطاقة النووية السلمية سواء في أوروبا أو في غيرها من دول العالم.

أما الاستفادة العظمى الثالثة للأمريكيين فهي الودائع التي تضعها الدول النفطية -وعلى رأسها دول الخليج- في المصارف خاصة الأمريكية، والإحصائيات تبين ضخامة هذه الأموال، ففي عام 1989م وصلت ودائع دول التعاون الخليجي في المصارف الأجنبية 342 مليار دولار (غريش وفيدال، 1991: 83)، لا يقتصر الأمر على الودائع فقط، بل هناك الاستثمار العربي في الخارج، ففي عام 1985م بلغت أموال السعودية وحدها المستَثمَرة في الدول الأجنبية حوالي 150 مليار دولار (ثابت، 1991: 106)، وبالتالي فإنَّ ما يقارب 80% من عوائد النفط السعودي تذهب لتوظف في الغرب، والأخطر وضع هذه الأموال في (الملاجئ المالية) (شيخ الأرض، 1987: 75)، هذه الأموال تعادل أربعة أضعاف الناتج الإجمالي للبلدان العربية الفقيرة، ولو استثمرت في هذه الدول لرفعت دخل الفرد إلى حوالي 80%.

إنَّ الدولار الأمريكي الذي يُدفَع ثمناً للنفط المصدّر، تستعيده الولايات المتحدة أضعافاً مضاعفة، إما من خلال بيع الأسلحة للدول النفطية وعلى رأسها إيران والعراق والسعودية، وإما بالإيداع في بنوكها، وإما بالاستثمار في شركاتها وعلى أرضها بأموال عربية خليجية، كما أنَّ حماية بعض الدول النفطية يتطلب دعم هذه الدول لصندوق النقد الدولي، ولأي حرب تقوم، بل إنَّ هذه الدول هي التي تنفق على الجنود الأمريكيين الموجودين على ظهر السفن الحربية الأمريكية أو في القواعد العسكرية التي وصل عددها لأكثر من 800 قاعدة أمريكية في العالم حتى عام 2001م.

الخاتمة والنتائج:

نخلص في نهاية هذه الدراسة إلى نتائج عدة تتعلق بقضية النفط وعلاقته بالحرب العراقية الإيرانية:

1. العراق وإيران دولتان نفطيتان، فالعراق ثاني أكبر دولة فيها احتياطي نفطي بعد السعودية، وإيران هي رابع دولة في الاحتياطي النفطي، كما أنها تحوي مليارات من الأمتار المكعبة للغاز الطبيعي.
2. هناك حروب كثيرة قامت كان النفط عاملاً هاماً فيها، أو ثمرة من ثمارها، وإن لم تكن حروباً نفطية خالصة، يظهر ذلك منذ مطلع القرن العشرين.
3. أزمة النفط عام 1973م سبب للحرب العراقية الإيرانية، والهدف الأمريكي المنشود، وكل الحروب اللاحقة لها سببها عام 1973م، منها حرب الخليج الثانية عام 1991م، واحتلال العراق عام 2003م.

(9) أنظر مثلاً: وزارة الثقافة العراقية، **العراق والموقف النفطي**، ص44؛ شيخ الأرض، **أزمة الأوبك**، ص54.

4. حرب الناقلات والموانئ النفطية هو السبب في توقف الحرب العراقية الإيرانية عام 1988م بعد ثماني سنوات من القتال والتدمير، ذلك لتأثر الدول الغربية من نقص النفط المنقول عبر مياه الخليج العربي.
5. الهدف الأمريكي رسمه كيسنجر الصهيوني، وسار عليه كارتر حتى بوش الثاني، وهو السيطرة على منابع النفط وخاصة في السعودية ذات المخزون الأكبر الذي يصل إلى 257 مليار برميل، ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم الذريعة الأمريكية دائماً هي التدخل من أجل الحرية.

قائمة المراجع:

- أحمد ثابت، (1991م)، النفط والتبعية، ط1، ستار برس للنشر، مركز الحضارة العربية للنشر، مصر.
- ألان غريش ودومنيك فيدال، (1991م)، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة إبراهيم العريس، ط1، شركة الأرض للنشر، دار قرطبة للنشر، قبرص.
- برجاس، حافظ، (2000م)، الصراع الدولي على النفط العربي، ط1، بيسان للنشر، بيروت 2000م.
- البصّام، سهام، (1984م)، "المعالم الجديدة لصناعة النفط في العراق بعد ثورة تموز 1978م"، مجلة الموسوعة الصغيرة، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد.
- ترزيان، بيار، (1982م)، الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران، ترجمة فكتور سحاب، ط1، المؤسسة العربية للنشر، بيروت.
- جاك بيرجيه وبيرنار توماس، (1984م)، حرب البترول السرية، ترجمة محمد سميح السيد، ط1، دار طلاس للنشر، دمشق.
- الجهني، عيد بن مسعود، (2001م)، صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج، ط1، منشورات مركز الخليج العربي للطاقة، الرياض.
- خدوري، وليد، (1987م)، النفط العربي في السياسة الدولية، سلسلة التنمية، دلمون للنشر.
- خدوري، وليد، (2004م)، النفط قضايا معاصرة، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والنشر، الشارقة.
- خليل مراد، (1982م)، " الولايات المتحدة، النفط وأمن الخليج العربي "مجلة الخليج العربي، مجلة علمية فصلية تعنى بشؤون الخليج والجزيرة العربية، تصدر عن مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة في العراق. م14، العدد (1).
- رجاء عبد الملك، (1991م)، البترول والصدمات المربكة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- زلّوم، عبد الحي، (2005م)، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، ط1، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، دار الفارس للتوزيع، عمان.
- السمّاك، محمد، (1991م)، استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة، مركز الدراسات الاستراتيجية، ط1، بيروت.
- شيخ الأرض، رباح منير، (1987م)، أزمة الأوبك، ط1، دار قتيبة للنشر، دمشق.
- عزام محجوب ومحمد النحّال، (1991م)، حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدولي، نشر مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، المطبعة العربية، تونس.
- عصاصة، سامي، (1994م)، هل انتهت حرب الخليج، دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، جامعة ميتشغن.

- أبو العلا، يسري محمد، (2008م)، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
- العيدروس، محمد حسن، (1985م)، العلاقات العربية الإيرانية 1921.1971م، ط1، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
- الكواري، علي خليفة، (1985م)، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي، ط1، كاظمة للنشر، الكويت.
- مومني، محمد أحمد، (1988م)، الحرب العراقية الإيرانية دراسة في الجغرافية السياسية، 1408هـ.
- ميلافيج وبلوشار، (1985م)، الشركات النفطية العالمية، ترجمة رشاد مهدي وعبد الوهاب عزت، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل.
- وزارة الثقافة والإعلام العراقية، (1979م)، العراق والموقف النفطي، السلسلة الإعلامية رقم 81، بغداد.
- Karsh, Efraim,(2002), The Iran- Iraq War 1980- 1988, Osprey publishing, UK.
- Maugeri, Leonardo,(2006), The Age of Oil, Praeger publishing.